المحاضرة السادسة
تخطيط الأقاليم الحضرية و أدوات التخطيط المجالي

أدوات التخطيط المجالي

المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة SNAT

المخطط الجهوي لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامةSRAT

مخطط تهيئة الولاية PAW

أدوات التخطيط الحضري

المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى SDAAM

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرPDAU

مخطط شغل الأراضي POS

مخطط حماية واستصلاح المو اقع الأثرية PRASH

مخطط تهيئة المدينة الجديدة PAVN

أخذت الدولة على عاتقها سياسة شاملة لمسح الفوارق بين المدن والابتعاد عن كل المشاكل التي عانت منها سياسة التهيئة العمرانية لسنوات، لهذا كان التفكير من أجل التحكم في التجمعات السكانية ومعالجة الوضع من حيث البرمجة والتخطيط لدفع ديناميكية تطوير الإقليم، ففي البداية كانت الاهتمامات موجهة لإعادة التوازن الجهوي وإعادة النظر على مستوى المخططات والبرامج المنجزة من خلال منظور استراتيجية عامة لوسائل التدخل ردا على التحولات الجذرية التي عرفها المجتمع تعبيرا عن إرادة واضحة

للسيطرة على هذه التحولات وتوجيه مسارها بما يخدم أهداف التنمية الوطنية الشاملة وخلق تناسق بين **أدوات التخطيط المجالي والحضري**.

أولا/ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: من خلاله تعلن الدولة مشروعها الإقليمي حيث يوضح الطريقة التي تقوم الدولة من خلالها بضمان التوازن الثلاثي والمتمثل في الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني، فهو المخطط الذي يترجم التوجهات والترتيبات الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية، تتولى الدولة إعداده ويصادق عليه عن طريق التشريع لمدة 20 سنة ويكون موضوع تقييمات دورية وتحيين كل 05 سنوات، ويتم تنفيذه عن طريق المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية وهذا في مختلف قطاعات الدولة .

1/ أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: يهدف المخطط طبقا لنص المادة 09 من القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى تحقيق مايلي:

- الاستغلال العقلاني للفضاء خاصة فيما يتعلق بتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.
- تثمين وترشيد استغلال الموارد الطبيعية.
- ضمان التوزيع المناسب للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التجمعات السكانية.
- دعم النشاطات الاقتصادية حسب الأقاليم.
- حماية وتنمية الإرث الإيكولوجي الوطني.
- إحداث الترابط بين الخيارات الوطنية وبرامج التكامل الجهوي.

2/ خصائص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: يندرج المخطط ضمن تصور شمولي ومركزي حيث يشكل إطارا عاما للسياسة الوطنية التي تضعها الدولة في مجال التهيئة الإقليمية، وضمانا لنجاعته ثم إضفاء الطابع الإلزامي عليه، وتسعى الدولة من خلاله إلى الوقاية من استمرارية تدهور حالة الإقليم الوطني

والأنظمة البيئية المختلفة ومعالجة بعض الآثار السلبية التي خلفتها الممارسات القديمة خاصة في مجال التنمية.

- **الطابع المركزي والشمولي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** أضفى المشرع الجزائري الطابع المركزي على هذا المخطط طبقا لقانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والذي نص على أن تتولى الدولة بموجبه إعداد المخطط باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل في المباشرة بوضع السياسة في مجال التهيئة الإقليمية، أما الطابع الشمولي له فيبرز من خلال تكييفه من طرف المشرع وفقا لمتطلبات ومقتضيات التنمية المستدامة وكذا كونه يغطي كامل التراب الوطني.

- **الزامية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** أغفل المشرع الطابع الإلزامي لهذا المخطط في ظل القانون رقم 01-20 لكن ونظرا لأهميته ومن أجل ضمان فعاليته وتحقيق أهدافه، فقد استدرك المشرع الوضعية من خلال إضفاء الصبغة الإلزامية على المخطط وذلك من خلال المادة 02 من القانون رقم 10-02 المصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتي نصت على أن :" تلتزم كل القطاعات الوزارية و كذلك الجماعات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمحلية باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والعمل بها في إعداد كل مشاريعها ومخططاتها.

- **الطابع الوقائي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** تسعى السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم إلى تحقيق أهداف مختلفة منها حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا، حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية، التثمين والتوظيف العقلاني للموارد الطبيعية، التراثية والثقافية، وبشكل عام فإن آلية التخطيط تعد أسلوب وقائي.

- **الطابع العلاجي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** يتمثل هذا الطابع في الاستجابة لرهان إعادة التوازن بين الأقاليم والمناطق المختلفة بالإستغلال العقلاني للفضاء الوطني، خاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الأقاليم وكذا التوزيع الفضائي الملائم للمدن.

3 / إجـراءات إعـداد المخطـط الـوطني لتهيئـة الإقلـيم : تتـولى الدولـة إعـداد المخطـط الـوطني لتهيئـة الإقلـيم أي الإدارة المركزيـة المكلفـة بـالتعمير والتهيئـة والتنميـة المسـتدامة للإقلـيم وهـذا مـا نستخلصـه مـن نـص المـادة 19مـن القـانون 01-20 بنصـها:" تتـولى الدولـة إعـداد المخطـط الـوطني لتهيئـة الإقلـيم" وقـد قامـت الدولـة بتهيئـة الفرصـة للمشـاركة الفعالـة لمختلـف الفـاعلين في تنفيـذ المخطـط الـوطني لتهيئـة الإقلـيم وتنميتـه المسـتدامة، تجسـيدا لمبـدأ الديمقراطيـة، وذلـك بإدمـاج كـل الهياكـل الوزاريـة وإشـراك الفـاعلين المحليـين، حيـث تـنص المـادة 03 الفقـرة 02 مـن القـانون 11-10 المتعلـق بالبلديـة على صـلاحيتها في المسـاهمة مـع الدولـة في إدارة وتهيئـة الإقلـيم وهـو نفـس الأمـر نصـت عليـه المـادة 01 مـن قـانون الولايـة كمـا عمـدت الدولـة إلى إرسـاء قواعـد الشـراكة بـين القطـاع العـام والخـاص وتشجيع دور المجتمع المدني.

ثانيا/ مخطط تهيئة المدينة الجديدة:

هـو مخطـط تضـعه الهيئـة المكلفـة بالمدينـة الجديـدة وتعـده مكاتـب الدراسـات المعتمـدة لهـذا الغـرض وذلـك بموجـب قـرار مـن الـوزير المكلـف بالتهيئـة العمرانيـة في إطـار التوجيهـات والتعليمـات العامـة للتهيئـة والتنميـة المسـتدامة للإقلـيم، ويحـدد المرسـوم المحـدد لمخطـط تهيئـة المدينـة الجديـدة شـروط وكيفيـات وضـع مخطـط تهيئـة المدينـة الجديـدة، وإجـراءات مسـاهمة الجماعـات الإقليميـة المعنيـة لإبـداء رأيهـا عـن طريـق المداولـة لخلـق سـبل تسيير ناجح للمدينة الجديدة.

1/ شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة

لقـد تمحـور مشـروع المدينـة الجديـدة حـول نشـر الحلـول للقضـاء على الفـوارق، وتحسـين أداء المنظومـة الحضـرية وتوزيـع أفضـل للسـكان والأنشـطة بمختلـف أنواعهـا لاسـتدراك النقـائص التي لـم تعالجهـا مختلـف التشـريعات، ويظهر التقرير المتعلق بالمخطط المبادئ والتوجهات التي تساهم في:

-تحليل موقع تمركز مشروع المدينة الجديدة.

-يحدد المخطط العام للمدينة وشروط البناء والكثافة العامة

-يبين التخصيص العام للأراضي وذلك بالعلاقة مع برنامج المدينة الجديدة المعنية وتموقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية وبرامج السكن والخدمات والنشاطات.

-يوضح مخطط الشبكات الحضرية وبرامج التجهيز.

2/ إعداد مخطط تهيئة المدينة الجديدة:

يتضمن مخطط تهيئة المدينة الجديدة الأحكام والشروط المطبقة لتهيئة المجال الحضري بكل ما يحمله من مواصفات، من أجل التكفل بكل النقائص التي تعرقل عملية التسيير، ويتعلق إعداد هذا المخطط بما يلي:

أ- تقرير عرض يظهر المبادئ والتوجهات

ب- التنظيم الذي يحدد القواعد المطبقة على كل القطاعات

ت- الوثائق الخرائطية

ثالثا/ المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى

من أجل تأهيل وعصرنة المدن الأربع الكبرى عبر إطار حضري عملياتي، وهي مخططات تنفذ وتحدد من خلال برامج طموحة للتجديد الحضري وستسمح بوضع حد للإختلالات الحالية وتشجع على إنشاء مدينة مستدامة وجذابة. وتمر تنمية الحواضر الكبرى أيضا بواسطة تحديد استراتيجية للترويج الإقليمي، الذي يسمح بتحديد وإبراز وتسويق هذه الفضاءات بفضل خلق صورة لتثمين إيجابية المدن الأربع الكبرى، عبر إنشاء شبكات تعاون بين هذه المدن قصد تحقيق جاذبية فضاءاتها، لوجود اختلاف فيما يخص تطوير الوظائف والتجهيزات داخل الحواضر الأربعة، بمعنى وجود تباين في المستوى ليجد التخصص والتكامل طريقه لتحفيز ديناميكية أكبر لهذه المدن، وجعلها محطات للاقتصاد المعولم حسب ما تضمنه برنامج العمل الإقليمي رقم 12 للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث تم الشروع في إعداد دراسات المخططات الأربعة ويتضمن:

- رسم حدود فضاءات المدن الكبرى .

- التشخيص القطاعي والإقليمي والاجتماعي والاقتصادي

- المخطط التوجيهي لتهيئة المدينة الكبيرة والبرنامج الأولوي للتدخل.

- آليات الإنجاز والمتابعة.

رابعا/ مخطط الحماية واستصلاح المو اقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة إليها

وضع هذا المخطط من أجل الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية وحفظها للأجيال القادمة، وحماية التراث الثقافي والتاريخي وترميمه وتثمينه، ويمكن معالجة ذلك من خلال التطرق إلى حماية الساحل كتراث طبيعي وفضاء حساس وجب حمايته تهيئته وتسييره .

خامسا/ مخطط تهيئة إقليم الولاية

يوضح ويثمن بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني، يحدد ترتيبات خاصة بكل إقليم ولاية في مجال ما، وتبادر بإعدادة إدارة الولاية بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي مختلف الجمعيات، حيث يهدف من وراء ذلك إلى توضيح التوجيهات المعدة لتهيئة الإقليم مع إدخال توجهات خاصة بالتخطيط بين البلديات.